٢٠٢٥/٩/٢٥

بيان بشأن

شركة بريميم هيلثكير جروب

في إطار قيام الهيئة بمهامها بشأن العمل على حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية واتخاذ ما يلزم من إجراءات للعمل على سلامة واستقرار تلك الأسواق، إعمالاً لحكم المادة الرابعة من قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩.

سبق للهيئة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٢ إصدار قرار بتكليف الأستاذ/ حسن بسيوني البشه – الشريك بمكتب بيكر تيلي والمقيد بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة – لفحص بند النقدية وما في حكمها وذلك لإعداد تقرير عن حركة التدفقات النقدية بالشركة خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٢١، عملاً بأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٣، قامت لجنة من الهيئة وممثلي المحاسب المعين من قبل الهيئة بالتوجه إلى مقر الشركة – الذى وجد به الشيكات السابق الإشارة اليها في بيان الهيئة السابق - والكائن بـ ٥٢ شارع نهرو – مصر الجديدة – القاهرة، إلا أن المقر كان مغلقاً وقامت الهيئة بتحرير محضر في النيابة بالواقعة، إلا أنه قام أحد ممثلي الشركة بالاتصال بعد تحرير المحضر وتم فتح المقر، إلا أنه تبين إخلاء المقر من أي مستندات أخرى بما يحول من التحقق من بند النقدية والتدفقات النقدية وعملية زيادة رأس مال الشركة خلال الفترة المذكورة.

بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٤، أفصحت الشركة بالبورصة المصرية عن محضر اجتماع مجلس إدارتها المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٣ عبر الفيديو كونفرانس، والذي تضمن قرارات أهمها:

١- الموافقة على نقل المقر الرئيسي إلى المكتب رقم ٢٠١، الدور الثاني علوي، عقار ٥٤ أ برج الخليل (مجمع أبو إسماعيل التجاري) – شارع سعد زغلول والمشرق – حي الشرق – بورسعيد.
٢- الموافقة على تفويض نائب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب في توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الإسراء لإدارة المشروعات (معامل الإسراء لاب بالصعيد) ودفع مبلغ ١٥ مليون جنيه تحت حساب الاستحواذ لحين تحديد القيمة الدفترية للحصص محل الشراء.

٣- توقيع مذكرة التفاهم من قبل نائب رئيس مجلس الإدارة فور انتهاء المجلس.

وفي ضوء الاجتماعات التي عقدت بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٤ مع العضو المنتدب للشركة والمستشار القانوني لها، شددت الهيئة على التزام الشركة بتمكين المحاسب المعين من جانبها من الحصول على جميع المستندات اللازمة لفحص بند النقدية وما في حكمها، بما يشمل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، زيادة رأس المال، الشيكات محل الفحص، وأي حسابات مرتبطة بها.

وبناء على ما سبق فقد قررت الهيئة ما يلي:

١- استمرار إيقاف التعامل على أسهم الشركة حتى نهاية جلسة يوم الأحد الموافق ٢٠٢٥/٩/٢٨ لحين قيام الشركة بتمكين المحاسب المعين من جانب الهيئة من المستندات التي تمكنه من فحص بند النقدية في ضوء ما سبق.

٢- إخطار البورصة المصرية للنظر في إمكانية نقل أسهم الشركة إلى القائمة (د)، إعمالاً للمادة الأولى من قرار رئيس البورصة المصرية رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن محددات إدراج الأوراق المالية بالقائمة المذكورة وذلك على النحو التالي:

- اعتباراً من بداية جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٩/٢٩ في حال عدم قيام الشركة بتمكين المحاسب المعين من جانب الهيئة من المستندات التي تمكنه من فحص بند النقدية.
- اعتباراً من اليوم التالي لنشر تقرير المحاسب المعين من جانب الهيئة في حال أظهر تقريره نتائج سلبية جسيمة.

وتهيب الهيئة بالمتعاملين داخل السوق المصري بضرورة مراعاة الحرص والدقة حال اتخاذ أي قرار استثماري، ودون الإخلال بحق الهيئة في اتخاذ كافة الإجراءات الرقابية حيال ما قد تمثله تلك الوقائع من مخالفات، وفقاً لحكم المادة السادسة عشر من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ الصادر بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية أو لأية قوانين أخرى.

****